

موقف ابن السيد البطلْيوسِي من ابن قتيبة من خلال كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)

إيمان بنت محمد عبدالفتاح المدني^(*)

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

(قدم للنشر في 14/07/1436 هـ؛ وقبل للنشر في 25/05/1437 هـ)

ملخص البحث: ابن السيد البطلْيوسِي إمام في اللغة والأدب، وهو من شيوخ علماء الأندلس، وقد ترك آثاراً لغوية، وأدبية متنوعة ومتعددة، وانبرى لإصلاح ما وقع فيه بعض علماء اللغة من خطأ في القول، أو خلل في المعنى والإعراب. وفي هذا البحث نسلط الضوء على تناول ابن السيد كتاب "أدب الكتاب" لابن قتيبة الدينوري، وهو من أئمة اللغة والأدب أيضاً، ونبه على مواضع لغوية، ونحوية، وصرفية، أخطأ في تأويلها، أو اضطرب كلامه فيها، أو توهم أمراً مخالفاً لما رآه علماء اللغة فيها. وكان نقده موضوعياً؛ يقوم على تقويم الخطأ، وتوضيح الصواب، بأسلوب علمي تعليمي واضح، ومنهج يقوم على التحليل الدقيق، والاستدلال اللغوي. وكان هدفه أن يكون كتاب "أدب الكتاب" خالياً قدر الإمكان من الخطأ، فهو كتاب رفيع من أعمدة الأدب واللغة. وقد بدأت البحث بتعريف موجز بابن السيد، ومكانته عند علماء اللغة، وقيمة كتاب أدب الكتاب، ومن ثم بدأت بعرض بعض الآراء اللغوية التي جاء بها ابن قتيبة من تفسير معاني الألفاظ، وتسمية الأشياء، وذكر الفصح منها، وضبطها، وبينت ما أورده ابن السيد من نقد لبعض المسائل التي أخطأ فيها ابن قتيبة، وصوبها بأسلوب علمي وموضوعي. وكان منصفاً في نقده؛ فقد أثنى على الصواب، ولم يبخس ابن قتيبة حقاً، ومكانته العلمية، واللغوية، والأدبية العالية. وبذلك يكون كتاب الاقتضاب كتاباً تقويمياً لكتاب أدب الكتاب، وهو مثالاً للنقد اللغوي الراقي عند علماء العربية القدامى.

الكلمات المفتاحية: نقد ابن السيد البطلْيوسِي، آراء ابن قتيبة اللغوية، كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب.

Ibn al-Sayyed al-Batlayousi's Position towards Ibn Qutayba through his Book (*al-Iqtidaab fi Sharh Adab al-Kuttaab*)

Eman Mohamed Abdelfattah Almadani^(*)

Princess Nora Bint Abdul Rahman University
(Received 3/05/2015; accepted 5/03/2016)

Abstract: Ibn al-Sayyed al-Batlayousi, an authority in language and literature, shouldered the responsibility of correcting the errors of some linguists in speech, meaning and parsing. In this study, light will be shed on how he handled the book of "Adab al-Kuttaab" by Ibn Qutayba al-Daynouri. Ibn al-Sayed pinpoints the misinterpretations made by Ibn Qutayba in linguistic, syntactic and morphological issues, his self-contradictions, and his views that are different from other linguists' views. Ibn Al-Sayed's review is objective; he spots errors and provides corrections therefore in a simple, scientific and instructive manner. His approach is based on accurate analysis and linguistic deduction. The study begins with an introduction to Ibn al-Sayed's life, his high position among linguists, and the great academic value of "Adab al-Kuttaab". Then, some linguistic views of Ibn Qutayba were handled, such as interpretation of vocabulary, naming objects, sorting names out (standard, etc.) and vowelizing them. In a critical and objective way, Ibn al-Sayed expresses his views and pinpoints the errors made by Ibn Qutayba. "Al-Iqtidaab", which is literally a review of "Adab al-Kuttaab", is actually an example of elevated linguistic criticism.

Key Words: Ibn al-Sayed al-Batlayousi's review, Ibn Qutayba's linguistic views, "Al-Iqtidaab fi Sharh Adab al-Kuttaab" book.



DOI:10.12816/0023167

(*) Corresponding Author:

Assistant Professor, Princess Nora Bint Abdul
Rahman University, King Khalid International
Airport Road, P.O.Box 84428, Postal Code:
11671 Riyadh, Saudi Arabia.

(*) للمراسلة:

أستاذ مساعد، جامعة الأميرة نورة بنت
عبدالرحمن، طريق مطار الملك خالد الدولي،
ص.ب. 84428، الرمز البريدي: 11671
الرياض، المملكة العربية السعودية.

e-mail: emalmadany@pnu.edu.sa

المقدمة

التقد اللغويّ بحث تصدّى له علماء أجلاء في العربية، غايتهم الدقة في اللغة والحفاظ على الإرث اللغوي من التحريف أو اللحن أو الخلل، إنها لغاية عظيمة ومطلب بليغ. ومَن انبرى للبحث اللغويّ الناقد الموضوعيّ العالم ابن السيد البطلْيوسِي الذي يمثل العقليّة الأندلسية المشرقة في تمام نُضجها واكتماها ودقّتها في الشرح والتعليل وتقصيّ القضايا اللغويّة المتعدّدة من: نحو، وصرف، واستعمال لغة؛ ولذلك وقع اختياري على ما وقف عليه من نقد لآراء ابن قتيبة في كتابه ((أدب الكاتب)). ولا يخفى على الباحث شأن ابن قتيبة الإمام اللغوي الموسوعي الثقافة، وكتابه ((أدب الكاتب)) من أعمدة الأدب واللغة.

والبحث غايته عرض لأبرز ما أورده ابن قتيبة من مسائل لغوية اضطرب كلامه فيها، وأجازها، وخالف بها علماء العربية، أو أخذها عنهم دون تدقيق وتمحيص، ومن ثم تقويم ابن السيد لهذه الآراء، ونقده لها، بدقّة، وموضوعيّة، مبيناً العلة والسبب في النقد، مورداً آراء اللغويين والنحاة في ذلك، مبيناً مواطن الخلل، ومثنيّاً على الصواب منها، وهذا النقد يسوقه ابن السيد بأسلوب يجمع الوضوح، والدقّة، إلى الجمال والبلاغة، وينمّ عن فكر لغويّ نقديّ ثاقب النظّر، وعلمي موضوعي. وسيتعرف قارئ البحث على جوانب من شخصيّة العالِمين من خلال مذهبيهما

اللغوي والتّحويّ، ويضعهما في مصاف أبرز علماء العربيّة.

خطة البحث:

- تعريف بابن السيد ومكانته العلمية.
- تعريف موجز بابن قتيبة ومكانته وقيمة كتابه "أدب الكُتّاب".
- أولاً: نقد ابن السيد لآراء ابن قتيبة.
- 1- نقد بعض الآراء اللغوية.
- 2- نقد بعض المسائل الصرفية.
- 3- نقد الآراء النحوية.
- ثانياً: إنصاف ابن السيد لآراء ابن قتيبة.
- الخاتمة.
- المصادر.

تعريف بـ"ابن السيد البطلْيوسِي" ومكانته العلمية:

ابن السيد البطلْيوسِي، أبو محمد عبد الله بن محمّد (ت 521هـ)، إمام في اللغة والأدب، سابق مبرّر، وإمام نحاة الأندلس كما وصفه من ترجم له (الضبي، 1989، ج: 2، ص: 436، والسيوطي، 1964، ج: 2، ص: 55، والمقري، 1968، ج: 1، ص: 181).

كان ابن السيد البطلْيوسِي عالماً بالآداب واللغات، مستبحراً فيهما، ومن كبار علماء الأندلس في القرن

74)؛ ولكنه لم يخرج عن النقد الموضوعي لعلماء اللغة. وسأفرد الحديث في هذه البحث لنقد ابن السّيد البطليوسي لبعض ما جاء به ابن قتيبة من آراء لغوية، ومسائل نحويّة، وصرفيّة.

تعريف موجز "بابن قتيبة" ومكانته العلمية وقيمة كتابه "أدب الكتاب":

ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري (ت 276هـ) من أشهر علماء اللّغة والأدب في بغداد، ومؤلفاته تدلّ على علوِّ مكانته، واتساع معرفته، أخذ العلم عنه جمٌّ غفير من العلماء. (السيوطي، 1964، ج: 2، ص: 63).

ومن أبرز آثار ابن قتيبة ((أدب الكتاب)) الذي يعدّ أصلاً من أصول الأدب، وركناً من أركانه الأربعة التي ذكرها ابن خلدون "سمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أنّ أصول هذا الفنّ وأركانه أربعة دواوين، وهي: أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها" (ابن خلدون، 1981، ج: 1، ص: 763).

وقد تأدّب بهذا الكتاب كثير من علماء اللغة، ووجدوا فيه غنى عظيماً، وتناولوه بالشرح والتعليق، ولعلّ أجلّ شروحه ما كتبه ابن السّيد البطليوسي في

الخامس الهجري بسبب إضافاته العلميّة الجادّة التي أسهمت في إغناء الفكر العربي بصورة عامة، والدرس اللغوي بصورة خاصة، وتدلّ مؤلفاته التي وضعها في اللّغة على مدى تمكّنه منها، وعنايته بها، الأمر الذي أتاح له أن يستخدم اللّغة أداةً يثبت من خلالها صواب آرائه وصحّة حججه، وهو يستعين في ذلك بحافظة قوية واسعة على نحو فريد، جعلته قادراً على استرجاع كلّ محفوظه ليدعم به حججه، ويقدم الدليل على صحّة أقواله، سواء فيما ذهب إليه من شرح، أو رأي، أو نقد، أو في محاوراته للعلماء. وهذا يكشف عن أصالة جذوره اللغويّة الضاربة في التربة العربيّة الأولى التي تمثل مرجعاً أساسياً لسلامة اللّغة وصحّتها. وقد تجلّت هذه الأصالة وذلك الفهم الدقيق للّغة في كتاباته وشروحه كلها، فنجدّه يعنى بالمفردات، والتراكيب، والأساليب، ويقف على آراء يخالف فيها كبار اللغويين، حيث نراه ينبري مدافعاً عن رأيه، شارحاً حجّته في وضوح وثقة. فقد راجع اثنين من عمالقة اللّغة هما ابن قتيبة والأصمعي، وكثيراً ما كان يخطئهما. وأحياناً كان يبدو حديثه وكأنّه سخريّة منها، فقد وصف ابن قتيبة بأنه "مَن لا يحسنون صناعة النّحو... ولا علم الكلام... ولا العلوم القديمة" (البطليوسي، 1981، ج: 1، ص: 56، 65، 85)، أما الأصمعي فهو: "يتسرّع إلى تخطئة النّاس، وينكر أشياء في اللّغة كلّها صحيح" (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص:

خطأً ابنُ السَّيد البطلْيُوسي ابن قتيبة في مواضع كثيرة جداً في كتابه (الاقتضاب) خاصة في الجزء الثاني الذي أفرد له الغرض، ولم يكتف بذكر الخطأ، بل كان يصوِّبه، ويأتي بأقوال العلماء التي تؤيد ما ذهب إليه. وهو يردُّ أخطاءه في النحو لضعفه بهذه الصَّناعة، يقول في ذلك:

"كان ضعيفاً في صناعة النَّحو، وفي كتابه هذا أشياء كثيرة تدلُّ على ذلك" (البطلْيُوسي، 1981، ج: 1، ص: 65).

وسيتبين لنا من خلال نقد ابن السَّيد لبعض الآراء اللغويَّة والنَّحويَّة التي جاء بها ابن قتيبة منهجه اللغوي النَّقدي، وطريقته في الاستدلال اللغويِّ وتقويم الخطأ وتوضيح الصواب، وهو منهج يقوم على التَّحليل الدقيق والأسلوب التَّعليمي الواضح، والنَّقد الموضوعيِّ.

أولاً- نقد ابن السَّيد لآراء ابن قتيبة:

1- نقد بعض الآراء اللغوية:

إن أخطاء ابن قتيبة اللغوية في تفسير معاني الألفاظ، وتسمية الأشياء، وذكر الفصح منها، وضبطها، لا يؤكد ابن السَّيد وقوعها دائماً من ابن قتيبة، فربما كان بعضها من الراوي، أو وهماً وقع في النسخ، فكثيراً ما كان يقول:

"ولا أعلم أهو غلط من واضع الكتاب، أم من

(الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب) وقد ارتبط هذا الكتاب باسمه ارتباطاً وثيقاً، ونقل عنه العلماء القدماء على اختلاف صنوفهم ومذاهبهم (الجاسمي، 2002، ص: 13)، وقد نبه في هذا الكتاب على مواضع من ((أدب الكُتّاب)) أخطأ فيها ابن قتيبة، ومواضع اضطرب فيها كلامه، ومواضع منع فيها من الاستعمالات اللغويَّة ما هو جائز، وأشياء كثيرة. وقد تركزت هذه المواضع في الجزء الثاني من شرحه، وقد ذكر ذلك ابن السَّيد في مقدِّمة الجزء الثاني من الاقتضاب حين قال: "وهذا حين أبدأ بذكر مواضع من أدب الكُتّاب، يلزم التنبيه عليها، وإرشاد قارئه إليها، وليس جميعها غلطاً من ابن قتيبة، ولكنها تنقسم أربعة أقسام:

القسم الأوَّل: مواضع غلط فيها، فأنبه على غلطه.

والقسم الثاني: أشياء اضطرب فيها كلامه، فأجاز

في موضع من كتابه ما منع فيه في آخر.

والقسم الثالث: أشياء جعلها من لحن العامَّة،

وعوَّل في ذلك على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي،

وأجازها غير الأصمعي من اللغويين كابن الأعرابي

وأبي عمرو والشيباني.

والقسم الرابع: مواضع وقعت غلطاً في رواية أبي

عليّ البغدادي المنقولة إلينا، فلا أعلم أهي غلط من ابن

قتيبة أم من النَّاقِلين عنه؟ (البطلْيُوسي، 1981، ج: 2،

ص: 5).

والفعل بالفتح، وهو الإصابة. والسَّدَاد بالكسر: كلُّ شيء سَدَدَتْ به شيئاً، مثل: سدَاد القارورة، وسَدَاد الثَّغْر أيضاً، ويقال: أصبْتُ سِدَاداً من عيش، أي: ما تُسَدُّ به الحَلَّة. وهذا سِدَادٌ من عَوَز.

قال البطليوسي في التعليق على هذا الباب: قد قال في باب "ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفها": (ويقولون سَدَاد، والأجود: سِدَاد. وقال في كتاب (أبنية الأسماء): سِدَاد من عَوَز، وسَدَاد. فسَوَى بين اللُّغَتَيْن) (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 140؛ ابن قتيبة، 1978، ص: 545).

وقوله: "عامر بن فهيرة تصغير فِهْر، والفِهْر: مؤنثة، يقال: هذه فِهْر. قال ابن السيد: قد ذكر بعد هذا في الكتاب، أن الفِهْر يُذَكَّر ويؤنَّث وهو خلاف قوله ها هنا" (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 40؛ ابن قتيبة، 1978، ص: 76).

وهذا الاضطراب وجواز الشيء في موضع ومنعه في آخر أكثر من أن يحصى في هذا الكتاب (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 40، 78، 93، 141، 143، 144، 145، 150، 156، 157، 164، 165، 166، ج: 3، ص: 103، 125).

ويلتمس ابن السيد لاضطراب ابن قتيبة في تسمية بعض الأشياء العذر، ويعيد ذلك إلى اختلاف اللُّغَوِيَيْن في ذلك، ومن ذلك قوله: وقد اضطرب كلام ابن قتيبة في الكاهل والحَارِك، فقال في هذا الباب:

الرَّاوِي عنه؟" (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 35، ج: 3، ص: 120).

و"لا أعلم أهو غلط ابن قتيبة، أو وهم وقع في النسخ؟" (البطليوسي، 1981، ج: 3، ص: 53).

وأكثر ما أخذه ابن السيد على ابن قتيبة في كتابه هذا اضطرابه في الكلام، ونسيانه، فيجيز في موضع من كتابه ما منعه في آخر، وكان الواجب عليه أن "لا يشغل بال قارئ الكتاب بأن يميز له شيئاً في موضع من كتابه، ويمنعه منه في موضع آخر، وفي كتابه أشياء كثيرة من هذا النحو" (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 166).

وقال في باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفها: ((وقد أجاز ابن قتيبة في هذا الباب أشياء كثيرة أنكرها فيما تقدّم من الكتاب)) (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 178، 192، 205، 209، 212، 213، 217، 242، 312، 235).

ومن ذلك قوله: وقال ابن قتيبة-: "أَحَكَمْتُ الفَرَسَ، ولم يُجِزْ حَكَمْتُهُ".

وقال المفسر البطليوسي: حَكَمْتُ الفَرَسَ، وَأَحَكَمْتُهُ، لغتان صحيحتان، وقد أجازهما في باب (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) باتِّفَاقِ المعنى، ونسي هاهنا ما قاله هناك (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 175؛ ابن قتيبة، 1978، ص: 438).

وقوله: وقال في هذا الباب: والسَّدَاد في المنطق

ابن قتيبة على غلظه، وأشياء يصحَّ أن تتأوَّل على غير ما قاله (البطلْيوسِي، 1981، ج: 2، ص: 269).
ومَّا أخذه ابن السَّيد على ابن قتيبة إيهامه في الكلام، وعدم التدقيق في الألفاظ، فابن قتيبة يوهم قارئ كتابه أنَّ ما جاء به من لفظ مستخدم هو الأصوب دون الإشارة إلى اللغات الأخرى، أو الاستعمالات المتعددة للفظ، وقد يقصر اللفظ على معنى في موضع من كتابه، ثم يتعداه إلى معنى آخر في مواضع أخرى، ومن ذلك قوله: ((قال ابن قتيبة: حَسَرَ عن رأسه، وسفر عن وجهه، وكشف عن رجله)).

قال ابن السيد: كلامه هذا يوهم من سمعه، أنَّ الحسر لا يستعمل إلا في الرأس. وقد قال في باب المصادر المختلفة عن الصِّدر الواحد: حسر عن ذراعيه. وقد قال في الباب الذي بعد هذا الباب: ((فإن لم يكن عليه درع فهو حاسر)). وهذا كله تخليط، وقلة تثقيف للكلام، وكذلك الكشف)) (البطلْيوسِي، 1981، ج: 2، ص: 100؛ وابن قتيبة، 1978، ص: 105).

وقد وصلت مراجعات ابن السَّيد البطلْيوسِي لما جاء به ابن قتيبة في (أدب الكتاب) إلى حدِّ أنه أصلح له بعض جملة الواردة في مقدِّمة كتابه، ومنها قول ابن قتيبة: ((فكان ابتداءً تفكَّره آخر عمله، وآخر عمله بدء فكرته)) علَّق عليها البطلْيوسِي بقوله: ((كذا الرواية عنه، وهي عبارة فاسدة، لأنَّه لم يزد على أن عكس

((ويستحب ارتفاع الكتفين والحارك والكاهل))، فجعل الحارك غير الكاهل. ثم قال في باب ((خلق الخيل)): ((والحارك: فروع الكتفين، وهو أيضاً الكاهل. والمنسج: أسفل من ذلك. فجعلها هنا سواء، وإنَّما اضطرب كلامه فيه، لاختلاف اللغويين في ذلك)) (البطلْيوسِي، 1981، ج: 3، ص: 103).
ومَّا أخذه ابن السَّيد على ابن قتيبة تناوله أقوال علماء اللغة دون تمحيص وتدقيق، ومتابعتها على ما فيها من غلط دون الإشارة إلى قائلها، وهذا ما يرى ابن السيد أنَّه ((تخليطٌ وقلةٌ تثقيف للكلام)) (البطلْيوسِي، 1981، ج: 2، ص: 101). ومن أمثلة ذلك: قال ابن قتيبة: الحَمْلُ: حَمَلٌ كُلُّ أُنْثَى وَكُلُّ شَجَرَةٍ، قال الله تعالى: «حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيًّا»، والحَمْلُ: ما كان على ظهر الإنسان.

قال ابن السَّيد: هذا قول يعقوب، ومن كتابه نقله السكيت وقد رُدَّ على يعقوب، فكان ينبغي لابن قتيبة أن يتجنَّب ما رُدَّ عليه، ولا خلاف بين اللغويين في أن حَمَلَ البطن مفتوح، وأنَّ الحَمْلُ الذي على الظهر مكسور، فأما حَمَلَ الشَّجرة ففيه الفتح والكسر (البطلْيوسِي، 1981، ج: 2، ص: 138؛ ابن السكيت، 1956، ص: 3).

وقال في خاتمة باب ((دخول بعض الصِّفات مكان بعض)): وجميع ما أورده ابن قتيبة في هذا الباب إنَّما نقله من كتاب يعقوب ابن السَّكِّيت في المعاني، وأتبعه

التي أتى بها ابن قتيبة، فكتاب "أدب الكتاب" حافل بمسائل الصّرف.

ومن أمثلة المسائل الصّرفية التي وقف عليها ابن السيد في كتاب ((أدب الكتاب)) واعترض فيها على ما جاء به ابن قتيبة، قوله: ((و ((النّيّاطل)) مكابيل الخمر، واحدها: ناطل)) (ابن قتيبة، 1978، ص: 167).

قال ابن السّيد: ((هذا الذي قاله: قول أبي عمرو الشّيباني، ولا يصحّ في مقاييس العربيّة أن يكون ((النّيّاطل)) جمع ((ناطل))، لأنّ فاعلاً إذا كان اسماً فإنّما بابه أن يجمع على ((فواعل))، كقولهم في (قادم الرّجل))، وهو كالتقريب للسرّج: قوادم، وفي ((حاجب العين)) و((حاجب الشمس)):

((حواجب)). وقد حكى أبو عبّيد في ((الغريب المصنّف)) أنّه يقال: ناطلٌ وناطلٌ ((بكسر الطاء وفتحها)) (ابن سيده، 1321 هـ، ج: 11، ص: 82).
وحكى ابن الأبناري عن أبيه عن الطّوسيّ أنّه يقال: نَيْطَلٌ، فيقال على هذا في جمع ((ناطلٌ وناطلٌ)): نواطلٌ، وفي جمع نَيْطَلٌ: نِياطِلٌ. ولا وجه لقول من قال: إنّ واحد النّيّاطل: ناطلٌ (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 91)، إلّا أن يزعم أنّه من الجموع الخارجة عن القياس، وليس ينبغي أن يحمل الشّيء على الشّدوذ إذا وُجد له وجهٌ من القياس صحيح)). وأورد ابن السكّيت في كتابه ((تهذيب الألفاظ)) ما أورده ابن

الكلام، والثّاني هو الأوّل بعينه، وإنّما كان يجب أن يقول: فكان ابتداءً تفكّره آخر عمله، وآخر تفكّره ابتداءً عمله، ونحو هذا حتى يصحّ الكلام)) (البطليوسي، 1981، ج: 1، ص: 66).

وقوله في باب ((مَنْ)) إذا اتصلت: ((وتكتب "فيمَنْ رغبت" فتصل للاستفهام، وتكتب: كن راغباً في مَنْ رغبت إليه، مقطوعة؛ لأنّها اسم)). وقال أيضاً: ((فأما مَع مَنْ، فإنّها مفصولة إذا كانت استفهاماً أو اسماً، فتقول: ((مَع مَنْ أنت؟ وكنت مع من أحببت)) (ابن قتيبة، 1978، ص: 238).

قال المفسّر ابن السّيد: ((هذه عبارة فاسدة توهم من يسمّعها أن ((من)) تكون اسماً إذا كانت بمعنى ((الذي))، وأنّها إذا كانت استفهاماً لم تكن اسماً، وهي اسم في كلا الموضعين. وإنّما كان الصواب أن يقول مقطوعة؛ لأنّها خبر. أو يقول: إذا كانت خبراً، أو استفهاماً، حتى يصحّ كلامه؛ ويسلم من الخلل)) (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 120).

يوضّح ابن السّيد من خلال المثال السابق فسّاد عبارة ابن قتيبة وبيّن الصّواب كي يسلم الكلام من الخلل، فهو دقيق في تتبّع المسائل اللغوية، والنحوية، والصّرفية، وهّمه أن يبرأ كتاب ((أدب الكتاب)) من الغلط، أو الخلل، أو التوهّم.

2- نقد بعض المسائل الصّرفية:

امتاز ابن السّيد بالدقّة في متابعة مسائل الصّرف

قتيبة من أن ((النَّيَّاطِل)) جمع ناطِل، وتابعه في ذلك ابن سيده في المخصَّص نقلاً عن أبي عبيد (ابن السكيت، 1956، ج: 11، ص: 82).

يؤكد ابن السيد من خلال مثاله هذا أنه لا يقبل من الجموع والأقيسة الصرفية إلا ما كان صحيحاً مجمعاً عليه، وإن كان له وجه قليل مقبول أو شاذُّ، وهو بذلك يؤصِّل قاعدة أساسية في النحو والصرف أكدها كثير من علماء اللغة الأوائل، ومفادها ألا يُحمل على الشذوذ ما له وجه صحيح في القياس.

ومن أمثلة ما جاء به ابن قتيبة في باب (فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ بمعنيين متضادَّين): "خَفِيتُ الشَّيْءَ: أظهرته وكنمته" (ابن قتيبة، 1978، ص: 455). قال ابن السيد: هذا غلط، إنَّما اللُّغتان في ((أَخْفَيْتُ)) الذي هو فعل رباعي، وقد ذكره في باب تسمية المتضادَّين باسم واحد، فأما ((خَفَيْتُ)) الثلاثي، فإنَّما هو بمعنى ((أَظْهَرْتُ)) لا غير.

وقد ذكر أبو علي البغدادي هذا في جملة ما ردّه على ابن قتيبة، وقد غلط أبو عبيد القاسم بن سلام في هذه اللَّفظة كما غلط ابن قتيبة (البطلْيوسِي، 1981، ج: 2، ص: 247).

إذاً الخطأ لم يقع به ابن قتيبة وحده، ولم يرده ابن السيد فقط، بل ردّه أبو علي القالي أيضاً. وقد يكون ابن قتيبة تابع كلام أبي عبيد ونقل عنه وتبعه في غلظه كما تابع يعقوب بن السكيت في أشياء غلط فيها، كما قال

ابن السيد في باب ((دخول بعض الصفات مكان بعض))): ((وجميع ما أورده ابن قتيبة في هذا الباب إنَّما نقله من كتاب يعقوب ابن السكِّيت في المعاني، وفيها أشياء غَلَطَ فيها يعقوب، وأتبعه ابن قتيبة على غلظه، وأشياء يصحَّ أن تُتَّوَلَّ على غير ما قاله)) (البطلْيوسِي، 1981، ج: 2، ص: 269).

ومن ذلك ما أنشده ابن قتيبة لعمر بن قميئة:

بوَدِّك ما قومي على أن تركتهم

سُلَيْمِي إِذَا هَبَّتْ سَمَّالٌ وَرِيحُهَا

وقال: معناه: على وُدِّك. " (ابن قتيبة، 1978، ص: 520)، قال ابن السيد: ((كذا قال يعقوب في كتاب ((المعاني))، ومنه نقل أكثر الأبواب، وقد غلط يعقوب في معنى البيت، واتبعه ابن قتيبة على غلظه. وليس في هذا البيت حرف أبدل من حرف، ولا ((ما)) فيه زائدة، على ما قال. إنَّما الباء هاهنا بمعنى القسم، و((ما)) استفهام في موضع رفع على الابتداء، وقومي: خبره. والمعنى: بحقِّ المودَّة التي بيني وبينك.

ويروى: بوَدِّك، بفتح الواو. فمن رواه هكذا، فمعناه: بحقِّ صنمك الذي تعبدن. ومن رواه بضم الواو جاز أن يريد المودَّة، وجاز أن يريد الصنم، لأنَّ الصنم يقال له: وُدٌّ و وُدٌّ، قرئ بهما جميعاً (أنظر القراءة القرآنية في سورة نوح 23/71)، ويقال في المودَّة أيضاً: وُدٌّ و وُدٌّ ((بالفتح والكسر))، ولو أراد: على مودَّتكَ قومي، على ما توهم يعقوب وابن قتيبة، لم

مهموز اللام، و"طوى يطوي" لآمه ياء، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقاً من الآخر، إلا أن يزعم زاعم أنه مما همز على غير قياس، كقولهم: حَلَّاتُ السَّوِيقِ، ولا ينبغي أن يحمل الشيء على الشذوذ إذا وُجد له وجه صحيح من القياس، وإنما اشتقاق طييء من "طاء يطوء" إذا ذهب وجاء. ذكر ذلك ابن جنِّي في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة)) (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 46).

إن ابن السِّيد في النص السابق يؤكد مسألة أخذ القياس الصحيح، وعدم الاعتماد بالشاذ إن كان وجه القياس الصرفي الصحيح موجوداً، ويبيِّن الخطأ في اشتقاق ابن دريد من خلال الأمثلة والأدلة الواضحة، ويستدل بتصريفه بابن جنِّي ذي المكانة المتقدمة في التصريف. وبمثل هذه الطريقة يعالج مسائل صرفية متعدّدة في الكتاب، ومنها أيضاً قول ابن قتيبة في باب "ما يُعرف واحده ويُشكّل جمعه": ((الدُّخَانُ: جمعه "دَوَاخِنٌ"، وكذلك: العُثَانُ، جمعه "عُوَاثِنٌ" ولا يُعرَف لهما نظير. والعُثَانُ: العُبار.)) (ابن قتيبة، 1978، ص: 105).

قال ابن السِّيد: ((هذا الذي قاله ابن قتيبة قد قاله جماعة من اللُّغويين والنَّحويين، وكان القياس أن يقال: أدخنة وأعثنّة، كما يقال في جمع "غراب" أغربة وقد جاء الدُّخَانُ مجموعاً على القياس في قول الأخطل:

صُفْرُ اللَّحَى مِنْ وَقُودِ الْأَدْحِنَاتِ إِذَا

قَلَّ الطَّعَامُ عَلَى الْعَافِينَ أَوْ قَتَرُوا قَتَرُوا

يقول: إذا هبَّت شمال وريحها، إنما كان يجب أن يقول: ما هبَّت شمال وريحها، كما تقول لا أكلمك ما هبَّت الرِّيح، وما طار طائر، ونحو ذلك.)) (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 294).

ومن المسائل التي أخذها ابن السِّيد على ابن قتيبة، صرف ما قياسه ألا يصرف وغلطه في القياس الصرفي لبعض كلمات اللغة، ومنها قوله: "قال ابن قتيبة: وروى نقلة الأخبار أن "طيئاً" أول من طوى المناهل، فسُمِّي بذلك، وأن "مُرَاداً" تَمَرَّدت، فسُمِّيَت بذلك، واسمها: "يُجَابِرُ" ولست أدري كيف هذان الحرفان، ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين" (ابن قتيبة، 1978، ص: 82). قال ابن السِّيد: ((كذا روينا عن أبي نصر: "مُرَاداً: مصروفاً، والقياس ألا يصرف، لأنّه أراد القبيلة دون الحي، والدليل على أنّه أراد القبيلة قوله: تَمَرَّدت، وقوله: واسمها: "يُجَابِرُ"، فأنت الضمائر.

وظاهر كلام ابن قتيبة أنّه أنكر اشتقاق "مُرَاد" من التَّمَرُّد، كما أنكر اشتقاق طييء من طي المناهل، واشتقاق "مُرَاد" من التَّمَرُّد ممكن، غير ممتنع، فتكون الميم على هذا أصلاً، ويكون وزن "مُرَاد" على هذا "فُعَالاً"، ويمكن أن يكون "مُرَاد" اسم المفعول من أراد يُريد، فتكون الميم زائدة، ويكون وزن "مُرَاد" مُفَعَلًا، بمنزلة: مُقَامٌ ومُنَارٌ... وأما اشتقاق طييء من "طي المناهل" فغير صحيح في التصريف، لأنّ طيئاً

السامع والقارئ أنّ ما جاء به يكاد يكون الإعراب الوحيد، أو المعنى المتفرد، ومن ذلك قوله: ((قولهم مرحباً: أي: أتيت رُحِباً، أي: سعة وأهلاً، أي: أتيت أهلاً لا غرباء، فأُنس، ولا تُستَوْحش. وسهلاً: أتيت سهلاً لا حزنًا، وهو مذهب الدعاء، كما تقول: لقيت خيراً)). (ابن قتيبة، 1978، ص: 50)

ردّ ابن السيد عليه بقوله: ((هذا الكلام يوهم من يسمعه أنّ هذه الألفاظ إنّما تُستعمل في الدعاء خاصّة، وذلك غير صحيح؛ لأنّها تُستعمل دعاءً وخبراً. فأما استعمالها بمعنى الدعاء فإنّ ترى رجلاً يريد سفراً، فتقول: مرحباً وأهلاً وسهلاً، أي: لَقَاكَ اللهُ ذلك في وَجْهَتِكَ، وأما استعمالها بمعنى الخبر: فكأنّ يقدم عليك ضيف، فتقول له: مرحباً وأهلاً وسهلاً، أي: إنّك صادفت عندي ذلك. ومن العرب من يرفع هذه الألفاظ، أنشد سيبويه:

وبالسَّهْبِ ميمونُ النَّقِيبةِ قَوْلُهُ

لُمْتُمِسِ المَعْرُوفِ: أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

فهذا خبرٌ مُحضٌ، لا دعاء، وارتفاعه على أنّه خبر مبتدأ مضمّر، كأنّه قال: هذا أهْلٌ ومرحَبٌ.)) (البطلبيوسي، 1981، ج: 2، ص: 30-31).

ومّا أخذه ابن السيد على ابن قتيبة ما جاء به في مقدّمة "أدب الكتاب" حين قال: ((والخبر ينقسم على تسعة آلاف، وكذا وكذا مئة من الوجوه.)) (ابن قتيبة، 1978، ص: 7).

فجمع "دُخَانًا" على "أدخنة"، وأدخنة على "أدخنات" (السكري، 1979، ص: 40). وقال أبو جعفر بن النّحاس: الدّواخن: جمع داخنة، والدُّخْن جمع دُخَان. وهذا الذي قاله هو القياس، لأنّ فواعل، إنّما هي جمع فاعلة، كضاربة وضوارب، وقد حكى في جمع دُخَان: دِخَان "بكسر الدال" وهو نادر، ذكره ابن جنّي وأمّا قوله: والعُثَان: الغُبار، فصحيح، وقد يكون العُثَان أيضاً: الدُّخَان. (البطلبيوسي، 1981، ج: 2، ص: 64).

إنّ الجمع الذي أتى به ابن قتيبة لم يكن متفرداً به - كما قال ابن السيد - بل قد قاله جماعة من علماء اللغة قبله، وقد خالف هو القياس كما فعل سابقوه، لكن ابن السيد بيّن القياس الصحيح بالدليل الشعري والدليل اللفظي، فأتى ببيت الأخطل - وهو حجة في القياس - وأتى بألفاظ موازية لكلمة الدخان، والعثان، وذكر جمعها، وقارن بينهما، فهو لا يكتفي بذكر القياس الصرفي الأمثل والأصح، بل يدعم رأيه بالحجة القوية والدليل المستعمل على ما جاء به.

3- نقد الآراء النحوية :

ومّا أخذه ابن السيد على ابن قتيبة اقتصاره في استعمال بعض الألفاظ ومواضعها الإعرابية على معنى واحدٍ وموضع واحد، مع استعمالها عند علماء اللغة لمعان متعدّدة، ومواضع إعرابية مختلفة، وهذا يوهم

عندي كذا درهم"، بالإفراد، فهي كناية عن الأعداد المضافة إلى المفرد من مئة إلى تسع مئة. ولا يميز البصريون إضافة "ذا" إلى ما بعده؛ لأنّ المبهم لا يضاف. فرأى ابن قتيبة أنّ الكوفيين يميزون الخفض، ولم يفرّق بين ما أجازوا فيه الخفض وما لم يميزوا؛ لأنّه كان ضعيفاً في صناعة النحو، وفي كتابه هذا أشياء كثيرة تدلّ على ذلك)) (البطليوسي، 1981، ج: 1، ص: 64-65).

وساق ابن السيد بعد كلامه هذا أدلّة من الكتاب على ضعف ابن قتيبة في صناعة النحو، فهزم ما أصله غير مهموز وغير حركة عين الفعل في الماضي والمستقبل، وغير ذلك (البطليوسي، 1981، ج: 1، ص: 65).

ومن استقراء كتاب أدب الكاتب وتتبع مسأله في اللغة، والصرف، والنحو، نجد ابن قتيبة يسلك مسلك الكوفيين، وينحو نحوهم، وإن كان أخطأ أحياناً في تأويل كلامهم، أو توهم ما توهمه سابقوه من كلامهم، وتأويلاتهم اللغوية، أو نقل كلامهم دون تدقيق، أو تمحيص. وما يدلّنا على أنّه يؤثّر مذهب الكوفيين، ما نراه في كتابه هذا من الأخذ بأقوال أئمّة أهل الكوفة، من أمثال الفراء، والكسائي، وغيرهما، وترك أقوال أهل البصرة، وهذا عامّ في أغلب ما نقل من مسائل في اللغة، والنحو، والصرف، وقد يخلط بين مذهب أهل البصرة، ومذهب أهل الكوفة، ومن ذلك قوله: ((وما

قال ابن السّيد: هذا الفصل قد جمع خطأً من ثلاثة أوجه: أحدها - أنّه خفض "مئة"، وحكمها أن تنصب؛ لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف، ولأنّ "كذا" وكذا" كناية عن الأعداد المعطوف بعضها على بعض، من إحدى وعشرين إلى تسعة وتسعين، والمميز بعد هذه الأعداد حكمه أن ينصب.

والوجه الثاني - أنّ قوله: "كذا وكذا مئة"، أقلّ ما يمكن أن يقع عليه أحدٌ وعشرون، فكأنّه قال: على تسعة آلافٍ وإحدى وعشرين مئة، وإحدى وعشرون مئة: ألفان ومئة. فكان ينبغي أن يقول: إنّ الخبر ينقسم إلى أحد عشر ألفاً ومئة. ولا يحتاج إلى تكلف هذا العي.

والوجه الثالث من الخطأ - أنّه نسب إلى قوم ما لم يقولوه. فإنّنا لا نعلم أحداً منهم قال: إنّ الخبر ينقسم على ما ذكره.

والذي دعا ابن قتيبة إلى الغلط في خفض المئة فيما أحسب، أنّه رأى النحويين قد قالوا: إذا قال الرجل: "له عندي كذا وكذا درهماً"، بحرف العطف فهي كناية عن الأعداد من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، وإذا قال: "له عندي كذا درهماً" بغير واو، فهي كناية عن الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر. وهذا اتفاق من البصريين والكوفيين. وقال الكوفيون خاصّة: إذا قال له عندي "كذا أثواب"، فهي كناية عن الأعداد المضافة إلى الجمع، من ثلاثة إلى عشرة. وإذا قال: "له

"مُفْعَل" مما لا يوصف به المذكر، فهو بغير هاء، مذهب كوفي)). وقوله في آخر الكلام: ((إذا أرادوا الفعل قالوا: مُرْضِعَة، مذهب بصري، لأن إثباتهم الهاء إذا أرادوا الفعل دليل على أن حذفهم إياها بناء للصفة على غير الفعل، وهذا رجوع إلى قول البصريين)) (البطلبيوسي، 1981، ج: 2، ص: 131-132).

ومما جاء أيضاً من خلطه بين مذهب الكوفيين والبصريين قوله: "الصبي من الصغر: مقصور بالياء، والصبا من الشوق: ممدود... والعدى: الأعداء: مقصور، بالياء" (ابن قتيبة، 1978، ص: 301).

قال ابن السيد: ((لا فرق بين الصبا والعدا في القياس؛ لأنهما كليهما من بنات الواو. ويقال: صبا يصبو، وعدا يعدو. فقياسهما أن يكتب بالألف. وقد خلط ابن قتيبة في هذا الباب بين مذهب البصريين والكوفيين، ولم يلتزم قياس واحد منهم. فأخذ في "الصبا" بمذهب الكوفيين، وفي "العدا" بمذهب البصريين. ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن الاسم الثلاثي المفتوح الأول، نحو: الصفا والفتى، يُنظر إلى أصله، فإن كان من ذوات الواو كُتِب بالألف، وإن كان من ذوات الياء كُتِب بالياء. واختلفوا في الثلاثي المكسور الأول والمضموم. فالبصريون يجرون ذلك مجرى المفتوح الأول، والكوفيون يكتبون كل ثلاثي مكسور الأول أو مضمومة بالياء، ولا يُراعون أصله، وليست بأيديهم حجة يتعلقون بها فيما أعلم،

كان على "مُفْعَل" فيما لا يوصف به مذكر، فهو بغير هاء، نحو امرأة مُرْضِع، ومُقْرَب، ومُثْلِب، ومُشْدِن، ومُطْفَل؛ لأنه لا يكون هذا في المذكر، فلما لم يخافوا لَبْساً حذفوا الهاء، فإذا أرادوا الفعل قالوا: مُرْضِعَة)) (ابن قتيبة، 1978، ص: 293-294).

قال ابن السيد: ((هذا الذي قاله مذهب كوفي، وأما البصريون فيرون أن هذه الصفات كلها جاءت على معنى النسب، لا على الفعل. والمعنى عندهم: ذات إرضاع، وذات إقرب وذات ألبان، ونحو ذلك، ويدل على صحة قولهم واستحالة قول الكوفيين أنا وجدنا صفات كثيرة يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير هاء، كقولهم: رجل عاشق، وامرأة عاشق، ورجل حاسر، وامرأة حاسر، وفرس ضامر، ومهرة ضامر. فلو كانت العلة ما قالوه، لكزِم هذه الصفات التأنيث. قال ذو الرمة:

ولو أن لقمان الحكيم تعرّضت

لعينيه مي سافراً كاد يبرق

(الباهلي، 1972، ص: 90)

وقال الأعشى:

عهدي بها في الحي قد سربلت

هيفاء مثل المهرة الضامر

(حسين، 1968، ص: 139)

وقد خلط ابن قتيبة في كتابه المتقدم بين المذهبين جميعاً؛ لأن قوله في صدر الكلام: ((وما كان على

ذكر ابن السيد- إلى ضعفه في النحو. لكن هذا لا يعني غلظه في كل ما جاء به، أو أنّ ضعفه يعني وقوعه في أخطاء نحوية، أو إعرابية كثيرة، كما يفهم من كلمة "الضعف النحوي" حالياً، بل قد يكون المراد عدم مجارته لأئمة البصرة والكوفة في التفسير النحوي والتعليل وتقصيره في معالجة مسائل النحو والصرف على النحو الدقيق، الذي عاجله المتقدمون في النحو أو توهمه، ونقله غير المتفحص عن أئمة الكوفيين، أو أنّ انصرافه إلى جعل كتابه شاملاً للفنون والمعارف الإنسانية كلّها جعله لا يدقق النظر في بعض ما جاء به من مسائل نحوية، أو لغوية. فهو لم يُرد لكتابه أن يكون كتاب نحو أو صرف، فقد قال في مقدمة كتابه: "فعملت لمُغفل التّأديب كتباً خفياً في المعرفة وفي تقويم اللسان واليد، يشتمل كلّ كتاب منها على فنّ، وأعنيته من التّطويل والتثقيل لأنشطه لتَحْفَظَهُ ودراسته... وليست كتبنا هذه لمن لم يتعلّق من الإنسانية إلاّ بالجسم، ومن الكتابة إلاّ بالاسم، ولم يتقدّم من الأداة إلاّ بالقلم والدّواة، ولكنّها لمن شدا شيئاً من الإعراب، فعرف الصّدر والمصدر، والحال والظرف، وشيئاً من التّصارييف والأبنية." (ابن قتيبة، 1978، ص: 12).

ثانياً- إنصاف ابن السيد لآراء ابن قتيبة:

لا بدّ أن أذكر أن العلماء العرب القدامى ذهبوا في توثيق ابن قتيبة ثلاثة مذاهب، أحدها - يتهمه

غير أنّ الكسائي قال: سمعت العرب تُثني كلّ اسم ثلاثي مضموم الأول أو مكسوره بالياء، إلاّ الحمى والرّضا فإنّي سمعتهم يقولون فيهما: حَمَوَانٌ وَحَمِيَانٌ، وَرِضَوَانٌ وَرِضَيَانٌ. واحتجّ قومٌ منهم لذلك بالكسر الدّي في أوّلها، ولو كان الكسر يُوجب التثنية بالياء، لم يُثنّ الهدى والضّحى بالياء على أصولهم، ولو جَبَّ أن يقال: هُدَوَانٌ وَضَحَوَانٌ. فالقياس الصّحيح في هذا أن يُجرى مجرى المفتوح الأوّل في أن يُنظر إلى أصله. ولو كانت العرب تُثني كلّ مضموم ومكسور بالياء، لم يُخف ذلك على البصريين، وإن كان الكسائي سمع ذلك من بعض العرب، فليس يجب أن يجعل ذلك حجةً وقياساً على سائرهم)) (البطليوسي، 1981، ص: 135).

وأمثلة احتجاج ابن قتيبة بآراء الكوفيين والسير في مذهبه تبيّن بجلاء أنه ينحو نحوهم، ويأخذ برأيهم، ويعتمد أسلوبهم وعباراتهم، وهذا ما ذكره ابن السيد في باب "زيادة الصّفات" (ابن قتيبة، 1978، ص: 520) فقال: ((سمّى ابن قتيبة في هذه الأبواب حروف الجرّ صفات، وهي عبارة كوفيّة لا بصريّة، وإنّما سمّوها صفاتٍ؛ لأنّها تنوب مناب الصّفات وتحلّ محلّها)) (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 295).

وفي كتابه "أدب الكاتب" تكثر المسائل اللغوية، المعنوية، والمعجميّة، وللجانب الصرفي ميدان متّسع قليلاً، أمّا الجانب النحوي فهو قليل، وهو يرجع - كما

بالكذب، والتخليط. والثاني - يدفع عنه الكذب. والثالث - يذهب إلى أنه صدوق ثقة. فأما اللذان قالوا باتهامه بالكذب، والتخليط فهما:

1- الواحدي (ت 351هـ) حيث يقول: " وكان أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أخذ عن

أبي حاتم، والرياشي، وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي، وقد أخذ ابن دريد عن هؤلاء كلهم، وعن أشناداني، إلا أن ابن قتيبة خلط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يكن أخذها عن ثقات، وكان يتسرع في أشياء " (اللغوي، 1955، ص: 85).

2- الحاكم محمد بن عبد الله (ت 403هـ) الذي يقول: " أجمعت الأمة على أن القتيبي كذاب " (الذهبي، 1982، ج: 13، ص: 299)، وهذا رأي دفعه القدماء.

وأما من دفع عن ابن قتيبة التخليط والكذب فهو الأزهري (ت 370هـ)، حيث يقول في ترجمة له: " وما رأيتُ أحداً يدفعه عن الصدق فيما يرويه عن أبي حاتم السجزي، فأما ما يستبدّ فيه برأيه من معنى غامض، أو حرف من علل التصريف والنحو مشكل، أو حرف غريب، فإنه ربّما زلّ فيما لا يخفى على من له أدنى معرفة، وألفيته يحدس بالظنّ فيما لا يعرفه، ولا يحسنه " (الأزهري، 1964، ج: 1، ص: 31).

وأما الذين ذهبوا إلى توثيقه فهم كثيرون منهم: ابن النديم (ت 385هـ)، والخطيب البغدادي (ت

463هـ)، وابن الجوزي (ت 597هـ)، والقفطي (ت 646هـ)، وابن خلّكان (ت 681هـ)، ومما قاله القفطي فيه: ((وكان ثقة، ديناً، فاضلاً، صادقاً فيما يرويه، كثير التصنيف والتأليف)) (حسين، 1995، ص: 36، 285).

أما ابن السيد البطلِّيوسِي فقد اتخذ موقفاً منصفاً مما جاء به ابن قتيبة، فلم يسلم بكلّ ما جاء به من مسائل لغويّة، بل أخضعها للنقد الموضوعي، صحّح الخطأ، وأثنى على الصواب بأسلوب علمي رفيع، فكان بحقّ مثلاً للنزاهة العلميّة، والنقد البناء السليم.

إن ابن السيد في نقده لآراء ابن قتيبة باحث موضوعي، لا يكتفي بالإشارة إلى مواضع الخلل في الكتاب، بل ويشني على المواضع التي أجاد فيها، ويأخذ بأقواله، فلا يبخسه حقّه ومكانته العالية، ومن ذلك قوله: ((قال ابن قتيبة: ويقولون: رأيتُه لمحا بصراً، أي: نظراً بتحديق شديد، ويخرّج ((باصراً)) مخرّج ((لابن)) و((تامر)) و((رامح))، أي: ذو لبن وتمر ورُمح وبصر)).

قال ابن السيد: ((يريد أن هذه الصّفات جاءت على معنى النسب، لا على أفعال، وهذا موضع أشكل على قوم فيظنونّه غلطاً، حين وجدوا أفعالاً مستعملة من الرّمح والتّمر واللّبن، وليس الأمر على ما ظنّوا. وما قاله ابن قتيبة صحيح لا مطعن فيه)) (البطلِّيوسِي، 1981، ج: 2، ص: 32).

ما ضمَّته هذا الباب نواذر، والنَّوادر: هي الشَّوَادُّ عن الاستعمال، وجمهور ما ضمَّته هذا الباب ألفاظ معروفة مستعملة؟

فالجواب: أنَّه لم يذهب بتسميتها نواذر إلى ما ذهب إليه، وإنَّما أراد أنَّها ألفاظ متفرقة من أبواب شتى، لم تنحصر كل لفظة منها مع ما يشاكلها تحت باب، كما انحصرت الألفاظ التي ذكرها في سائر الأبواب، وكلَّ شيء فارق نظيره وتخيُّز عنه بجهة ينفرد بها، فقد ندر عنه (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 111).

ومن الإنصاف لابن السَّيد أن نوَّكد أنه ناقد موضوعي، يبين خطأ العالم اللغوي، ويوضح الصَّواب بأسلوب راقٍ ولغة علمية أدبية عالية؛ لأنَّ همَّه الأساسيَّ خدمة العربيَّة وإيضاح الصحيح والأصح من لغات العرب وقواعدها. وهو يردُّ على الاتِّهامات الموجهة إلى علماء اللغة إن لم يجد فيها صواباً، ودليلنا على ذلك مثلاً: دفاعه عن معمر بن المثنى، في قوله: وأنشد ابن قتيبة في هذا الباب لعبيد:

هي الخمر تُكْنَى الطَّلَاء

كما الذَّبُّ يُكْنَى أبا جَعْدَه

قال ابن السَّيد: هذا البيت غير صحيح الوزن. وذكر أنَّ أبا عبيدة معمر بن المثنى هو الَّذي رواه هكذا. قالوا: وكان لا يقيم وزن كثير من الشُّعر. وقال قوم: إنَّما وقع الفَساد فيه من قبَلِ عبيد؛ لأنَّ في شعره أشياء كثيرة خارجة عن العروض مشهورة، تغني شهرتها عن

وكذلك يشيد باختيار ابن قتيبة لأفصح اللُّغات وأشهرها، ومن ذلك قوله في باب ((ما يهمز من الأسماء والأفعال، والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها))، قال في هذا الباب: ((آخذته بذنبه)). قال المفسِّر ابن السَّيد البطليوسي: هذا الذي قاله أفصح اللُّغات، وهو القياس؛ لأنَّه فاعل، من: أَخَذَ يَأْخُذُ.

وحكى الأخفش: أَخَذْتَهُ بِذَنْبِهِ وَوَأَخَذْتَهُ، وعلى هذا القياس يجري ما كان مثله، وهي لغة غير مختارة ولا فصيحة (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 171). وقوله: " قال ابن قتيبة: الرَّجْزُ: العَدَابُ. والرَّجْسُ: التَّنُّ. قال ابن السَّيد: هذا قول الكسائيِّ وكثير من اللغويين، وقال أبو الحسن الأخفش: الرَّجْزُ: هو الرَّجْسُ بعينه، والذي حكى ابن قتيبة هو الوجه". (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 109)..

وقوله: "الغلط في الكلام، فإن كان في الحساب فهو غَلَّتْ". "قال ابن السَّيد: هذا الذي قاله هو الأشهر، وقد جاء الغلط في الحساب" (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 109). وأمثلة ذلك كثيرة. (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 50، 109، 179، 196، 198، 260).

ويشيد بتسمية ابن قتيبة بعض أبواب الكتاب، ويدفع اعتراض المنتقدين لتسميتها، ومن ذلك قوله في باب ((نواذر من الكلام المشتبه)) (البطليوسي، 1981، ج: 2، ص: 111). إن قال قائل: كيف سمَّى

باتفاق معنى)) (ابن قتيبة، 1978، ص: 444).

" ذكر ابن قتيبة في هذا الباب أفعالاً على زنة "فَعَلَّ" مضمومة العين، وهي: وَقَحَ الحَافِرُ، وَخَلَقَ الثَّوْبَ، وَمَلَحَ الماءَ، وَتَنَنَ السَّيِّءَ، وَمُرَعَّ الوادي، وَرَحَبَتِ الدَّارُ، وَأفعالاً مكسورة العين، وهي: أَلْفَتُ المكانَ، وَنَكَرَتُ القومَ، وَنَعِمَ اللهُ بكَ عينا... وفي بعض هذه الأفعال لغتان: الضَّمُّ والفتح، وهو مُرَعَّ الوادي وَمُرَعَّ، ومنها ما فيه: الضَّمُّ والكسر، وهو: رَحَبَتِ الدَّارُ وَرَحَبَتِ. ولم يكن غرضي في ذكر هذه الأفعال الرَّدُّ على ابن قتيبة؛ لإدخاله إيَّها في باب "فَعَلَّ" المفتوح العين، وإنَّما ذكرتها لأنِّي رأيت كثيراً من المستورين في هذه الصناعة، المتحلين لها، يصرفونها كلَّها إلى الفتح، وقد وَقَعَت إليَّ نسخ كثيرة من هذا الكتاب، مقروءة على قوم مشهورين، ووجدت أكثر هذه الألفاظ فيها مَبْشُورَةً مُصْلِحَةً، ورأيتُ قوماً يعتقدون أنَّ ابن قتيبة غلط في إدخالها في باب "فَعَلَّ" المفتوح العين. وهذا الذي اعترضوا به غير صحيح؛ لأنَّ الأفعال الماضية كلَّها كيفما تصرَّفت صيغها، يجوز أن يعبرَ عنها بِفَعَلٍ، وإنَّما تراعى مقابلة الحركات بالحركات، والسواكن بالسواكن، في موضع آخر غير هذا" (البطلبيوسي، 1981، ج: 2، ص: 244).

ويحفل الكتاب بمثل هذه الآراء النقدية اللغوية الموضوعية المنصفة لما جاء به ابن قتيبة، والتي تبيِّن مكانته اللغوية العالية وثقافته الموسوعية. ويرى

إيرادها في هذا الموضوع، وهذا هو الصحيح عندي. فأما ما ذكروا عن أبي عبيدة من أنه كان لا يقيم وزن كثير من الشُّعر، فما أظنُّه صحيحاً، ولم يكن ليروي إلا ما سمع. وروى الخليل هذا البيت:
وقالوا: هي الخمر يكونونها بالطلا

كما الذُّبُّ يُكَنَّى أبا جَعْدَه

وهذا صحيح على ما توجهه العروض، وذكر أن الخليل هو الذي أصلحه. وهذا يدلُّ على أن الفساد إنما وقع في وزنه من قبل عبيد. ولو كانت فيه رواية ثانية غير رواية أبي عبيدة، لم يحتج الخليل إلى إصلاحه. (البطلبيوسي، 1981، ج: 2، ص: 88، ج: 3، ص: 149).

نلاحظ من القول السابق كيف يرفع ابن السيد عن معمر بن المثنى تهمة الخطأ في العروض، ويبيِّن صحَّة روايته، وما يأتي به من شعر، مؤكِّداً كلامه برواية الخليل، شيخ علماء البصرة في اللغة.

وبمثل هذه الروح المحبَّة للغة، والموضوعية في النقد، كان ابن السيد يظهر خطأ ما أورده ابن قتيبة من مسائل لغوية، ونحوية، ويشيد بصواب ما جاء به، وكثيراً من الأحيان يرى أن ما جاء به ابن قتيبة هو الأفضح والأشهر والأقوى. وقد أوردنا أمثلة عمَّا جاء به، وسنورد مثالاً توضيحياً آخر، يبيِّن ردَّ ابن السيد على المعارضين على ما جاء من ابن قتيبة من أقيسة صرفية، فقد ذكر ابن السيد في باب ((فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ

والتتبع العلمي لمسائل اللغة عامة. وهذا الكتاب خير دليل على ذلك.

لقد كانت نظرة ابن السيد لكتاب ((أدب الكاتب)) نظرة عالم منصف، يرى أن ما وقع فيه ابن قتيبة من خطأ مردّه إلى ضعفه في صناعة النحو، وعدم التمحيص في الأخذ عن الثقات، مما أدى إلى الاضطراب في آرائه والتخليط في بعضها، والإيهام في بعضها الآخر. ولم يكن السبب في ذلك يعود كله إلى ابن قتيبة، بل مردّد ذلك في كثير من الأحيان إلى غلط الرواة، أو وهم وقع في بعض النسخ التي أخذ منها، وكان لاختلاف رؤية علماء اللغة للأمر الواحد، حيث يرى بعضهم خطأ ما يراه خلافه صواباً أثر في اضطراب آرائه اللغوية. ويعد كتاب "الاقتضاب" ثروة لغوية، وقد استعان به مؤلفو المعاجم وعلماء اللغة بعده في تصحيح أصول من الكلام العربي.

وقد نبّه ابن السيد على هذه المواضع بأسلوب نقدي أدبي رفيع، ينأى عن الطعن بأحكام ابن قتيبة وجرح مكانته.

أرجو أن يكون هذا البحث قد سلط بعض الضوء على النقد اللغوي عند علماء العرب القدامى، وإن كان الموضوع يحتاج لدراسة متعمقة موسّعة قد تكون فاتحة لتأليف كتب في هذا الميدان في المستقبل إن شاء الله.

بعضهم أنّ من إنصاف ابن قتيبة التنبيه على أنّ مقياس الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي عنده هو مقياس الأصمعي ذاته الذي لا يجوز إلاّ أفصح اللغات، وإن كانت مقاييسه وآراؤه مخالفة أحياناً لما جاء عن العرب من قواعد وأقيسة في الاستعمال اللغوي (ابن قتيبة، 1978، ص: 30).

الخاتمة

يُعدّ كتاب الاقتضاب كتاب نقد لما جاء به ابن قتيبة من مسائل في كتابه ((أدب الكاتب))، ولم يُشر كثير من الباحثين إلى هذا النقد الموضوعي، الذي لم يكن الهدف منه الطعن في شخصية ابن قتيبة، والنيل من مكانته العلميّة العالية، أو اتهامه بالخروج على لغة العرب، وإنما كانت غاية ابن السيد التنبيه على ما وقع في ((أدب الكاتب)) من غلط وتصويبه؛ ليكون كتاباً يخلو قدر الإمكان من الخطأ فهو كتاب رفيع يتأدّب به الكثيرون وله مكانة جليّة بين النفوس، فهو من أركان الأدب الأصيلة، ودعائم اللّغة القويّة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ابن قتيبة من أبرز علماء المشرق في بغداد في القرن الثالث الهجري، وكتبه نالت حظاً كبيراً من الدراسة والبحث من قبل علماء اللغة المعاصرين له ومن جاء بعده، وكذلك فإن ابن السيد من شيوخ علماء الأندلس في القرن الخامس والسادس الهجريين الذين عرفوا بالدقة اللغوية،

المصادر والمراجع

أدب الكُتَّاب، مصطفى السَّقَّا و حامد عبد المجيد

(تحقيق)، مصر: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب.

الجامسي، علي حسن ناعور. (2002). المسائل اللغوية

في كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، العراق، الكوفة: جامعة

الكوفة.

حسين، عبد الكريم محمد. (1995). نقد الشُّعر عند

ابن قتيبة، ط. 1، الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة

والنشر.

حسين، محمد محمد. (1968). ديوان الأعشى،

بيروت: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع.

الذهبي، شمس الدين. (1982). سير أعلام النبلاء،

شعيب الأرنؤوط وآخرون (محققون)، ط. 2،

بيروت: مؤسسة الرسالة.

السكري، أبو سعيد الحسن. (1979). شعر الأخطل

أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعة السكري

روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، فخر الدين

قباوة (تحقيق)، ط. 2، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

السيوطي، جلال الدين. (1964). بغية الوعاة، محمد

أبو الفضل إبراهيم (تحقيق)، ط. 1، القاهرة:

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الضبي، أحمد بن يحيى. (1989). بغية الملتمس في

تاريخ رجال الأندلس، إبراهيم الأبياري (تحقيق)،

ط. 1، دار الكتاب المصري واللبناني.

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

ابن خلدون، عبدالرحمن. (1981). مقدمة ابن

خلدون، خليل شحادة و سهيل زكار (ضبط

ومراجعة)، ط. 1، بيروت: دار الفكر.

ابن السكِّيت، يعقوب. (1956). إصلاح المنطق،

أحمد محمد شاکر و عبد السلام هارون (تحقيق)،

ط. 2، القاهرة: دار المنارة.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1321هـ). المخصص،

الشنقيطي وعاونه فيه الشيخ عبدالغني محمود

(تحقيق)، بيروت: المكتب التجاري.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (1978). أدب الكاتب،

محمد الدَّالي (تحقيق)، ط. 2، بيروت: مؤسسة

الرسالة.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1994). لسان العرب،

ط. 3، بيروت: دار الفكر.

الأزهري، أبو منصور. (1964). تهذيب اللُّغة، عبد

السلام هارون (تحقيق)، القاهرة: الدار القومية

للطباعة.

الباهلي، أبي نصر أحمد بن محمد. (1972). ديوان ذي

الرَّمة، عبد القدوس أبو صالح (تحقيق)، دمشق:

مجمع اللغة العربية.

البطليوسي، ابن السِّيد. (1981). الاقتضاب في شرح

- Al-Lughawi, Abu AL-Tayeb. (1955). *Marraatib AL-Nahawiyyin*, (in Arabic), Mohamed Abou El Fadl Ibrahim (Ed.), Cairo.
- Al-Moqri, Ahmad. (1968). *Nafh AL-Teeb min Ghusn AL-Andalus AL-Rateeb*, (in Arabic), Ihsan Abbas (Ed.), Beirut: Dar Sader.
- Al-Sukkari, Abu Saeed Al-Hassan. (1979). *Shi'ir of Akhtal Abi Malek Ghiyath bin Gawth Al-Taghlibi*, Sanat Al-Sukkari Riwayatahu a'an Abi Jaafar Mohamed bin Habib (in Arabic), Fakhruddin Kabbawah (Ed.), 2nd ed., Beirut: Dar al-Afaaq al-Jadida.
- Al-Suyuti, Galal AL-Din. (1964). *Bughyat AL-Wu'ah* (in Arabic), Ed. Mohamed Abou El Fadl Ibrahim. 1st ed. Cairo: Isa AL-Babi AL-Halabi and Associates Press.
- Hussein, Abdul Karim Mohammed. (1995). *Naqd AL-Shi'r 'end Ibn Qutayba* (in Arabic), 1st ed., Kuwait: Dar Ibn Qutayba for Printing and Publishing.
- Hussein, Mohammed Mohammed. (1968). *Diwan AL-A'sha* (in Arabic), Beirut: The Eastern Office for Publication and Distribution.
- Ibn AL-Sikkeet, Ya'coub. (1956). *Islaah AL-Mantiq* (in Arabic), Ahmed Mohammed Shaker & Abdul Salam Aaron (Ed.), 2nd ed. Cairo: Dar AL-Manara.
- Ibn Khaldoun, Abdulrahman. (1981). *The Muqadimah* (in Arabic), Suhail Zakkar & Khalil Shehada (Ed. & Rev.), 1st ed., Beirut: Dar AL-Fikr.
- Ibn Manzur, Mohammed. (1994). *Lisan AL-'Arab* (in Arabic), 3rd ed., Beirut: Dar AL-Fikr.
- Ibn Qutayba, Abdullah. (1978). *Adab AL-Kaatib* (in Arabic), Mohamed AL-Dali (Ed.), 2nd ed., Beirut: Mu'asasat - Risalah.
- Ibn Sidah, Ali. (1321 AH). *Al-Mukhasas* (in Arabic), AL-Shanqeeti & Abdul Ghani Mahmoud (Ed.), Beirut: AL-Maktab AL-Tujari.
- Qami'ah, Ibn Amr. (1972). *Diwan of Amr Ibn Qami'ah*, (in Arabic), Khalil Ibrahim AL-Attiyah (Ed.), Baghdad: Ministry of Information, AL-Jumhuriyah Press.

قميئة، عمرو (1972). ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق خليل إبراهيم العطية، بغداد: وزارة الإعلام، مطبعة الجمهورية ببغداد.

اللغوي، أبو الطيب. (1955). مراتب النحويين، محمد أبو الفضل إبراهيم (تحقيق)، القاهرة: دار النهضة.

المقري، أحمد بن محمد. (1968). نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، إحسان عباس (تحقيق)، بيروت: دار صادر.

ثانياً: المصادر والمراجع الاجنبية:

References

- AL-Azhari, Abu Mansour. (1964). *Tahzeeb AL-Lugha* (in Arabic), Abdul Salam Haron (Ed.). Cairo: AL-Dar AL-Qawmiah for Printing.
- AL-Baahili, Abi Nasr Ahmed. (1972). *Diwan of Dhu-AL-Rumma* (in Arabic), Abdul Quddus Abu Saleh (Ed.). Damascus: Arabic Language Academy.
- AL-Batlayousi, Ibn AL-Sayed. (1981). *Al-Iqtidaab fi Sharh Adab AL-Kuttaab* (in Arabic), Mustafa AL-Saqqa & Hamed Abdelmeguid (Ed.), Egypt: General Egyptian Books Authority (GEBA).
- AL-Dabiyy, Ahmad. (1989). *Bughyat AL-Multamis fi Tarikh Rijaal AL-Andalus* (in Arabic), Ibrahim AL-Ebiary (Ed.), 1st ed., Dar AL-Kitab AL-Masri and Dar AL-Kitab Allubnani.
- AL-Dhahabi, Shams Aldin. (1982). *SeeyarA'laam AL-Nubalaa'* (in Arabic), Shouaib AL-Arnaoute a Group of Scholars (Ed.), 2nd ed., Beirut: Muasasat -Risalah.
- Al-Jamsi, Ali Hassan Na'ur. (2002). *Linguistic Issues in Al-Iqtidaab fi Sharh Adab AL-Kuttaab* (in Arabic), Master thesis (unpublished), Irak, Al-kufa: University of Kufa.

